



مجلة التربية للعلوم الإنسانية

مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل



السياسة العسكرية العثمانية تجاه التمردات المحلية في ولاية حلب (1795 - 1822) أنموذجاً

سيناء جاسم محمد¹

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ / الموصل - العراق¹

الملخص

معلومات الارشفة

تتناول هذه الدراسة السياسة العسكرية العثمانية في مواجهة التمردات المحلية بولاية حلب اثناء المدة (1795-1822)، وهي مرحلة اتسمت بالاضطرابات السياسية والاجتماعية وتراجع في السلطة المركزية للدولة، كما ركز البحث على طبيعة التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية نتيجة ضعف الموارد المالية والاقتصادية، وتنامي نفوذ القوى المحلية، وازدياد حدة التوترات بين الفرق العسكرية والقبائل والعشائر في محيط الولاية، كما يعرض البحث آليات الدولة في احتواء تلك التمردات عن طريق الحملات العسكرية، وتغيير الولاة، وإعادة تنظيم القوات المحلية، إلى جانب اعتماد سياسات التفاوض والصلح عند الحاجة، وتبرز الدراسة أثر تلك السياسات في تعزيز أو إضعاف مكانة الدولة في المنطقة، وكيف شكلت التمردات عامل ضغط على الدولة العثمانية في ظل المنافسة الإقليمية والصراع على مناطق النفوذ

تاريخ الاستلام : 2025/10/25

تاريخ المراجعة : 2026/1/15

تاريخ القبول : 2026/1/15

تاريخ النشر : 2026/6/22

الكلمات المفتاحية :

الدولة العثمانية، السياسة العسكرية، التمردات المحلية، ولاية حلب، القرن الثامن عشر، القرن التاسع عشر

معلومات الاتصال

سيناء جاسم

synaaltayy1@uomosul.edu.iq

DOI: *****, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul



Ottoman Military Policy towards the local insurgencies in Aleppo Province (1795-1822) A model

Sinaa Jasim Mohammed  ¹

University of Mosul / College of Education for Human Sciences / Department of History / Mosul - Iraq ¹

Article information

Received : 2025/10/25

Revised 2026/1/15

Accepted : 2026/1/15

Published 2026/6/22

Keywords:

Ottoman Empire, military policy, local revolts, Aleppo Province, 18th century, 19th century

Correspondence:

Sinaa Jasim

synaaltayy1@uomosul.edu.iq

Abstract

This study examines the Ottoman military policy in dealing with local revolts in the Province of Aleppo during the period (1795–1822), a stage characterized by political and social unrest and a decline in the authority of the central state. The research focuses on the nature of the challenges faced by the Ottoman administration as a result of limited resources, the growing influence of local powers, and increasing tensions between military factions, tribes, and clans in the province's surroundings. It also highlights the mechanisms adopted by the state to contain these revolts, including military campaigns, the replacement of governors, the reorganization of local forces, in addition to resorting to negotiation and reconciliation when necessary. The study further underscores the impact of these policies on strengthening or weakening the state's position in the region, and how revolts constituted a pressing factor on the Ottoman Empire amid regional rivalries and struggles for influence.

DOI: *****, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

المقدمة:

شكلت المدة الممتدة بين عامي (1795-1822) مرحلة مهمة في تاريخ ولاية حلب تحت الحكم العثماني، إذ مثلت نقطة تحول حاسمة في مسيرة الدولة العثمانية والتي بدأت تواجه تحديات واعمال تمرد متصاعدة على جبهات متعددة، وتأتي أهمية دراسة السياسة العسكرية العثمانية تجاه التمردات المحلية في ولاية حلب الحيوية من كونها تكشف عن طبيعة الآلية التي اتبعتها الدولة العثمانية في الحفاظ على سيطرتها على بلاد الشام بشكل عام وعلى حلب بشكل خاص، في وقت كانت فيه تواجه ضغوطاً خارجية من الدول الأوروبية الطامعة في فرض سيطرتها على ممتلكات الدولة العثمانية، وتحديات داخلية من اعمال تمرد حركات انفصالية.

تمثل ولاية حلب نموذجاً متميزاً للدراسة، فقد كانت تحتل موقعاً جيوسراتيجياً مهماً كحلقة وصل بين بلاد الشام والعراق، مما جعلها مركزاً تجارياً عالمياً وقلعة عسكرية مهمة في الوقت ذاته انعكس ذلك الموقع على درجة اهتمام الدولة العثمانية بها، إذ أولتها عناية خاصة في سياساتها العسكرية والإدارية، لكن ذلك الاهتمام لم يمنع تصاعد حدة التمردات المحلية التي تنوعت بين تمردات عشائرية تبناها بعض زعماء القبائل والعشائر، فضلاً عن التحدي الخارجي المتمثل في الحملة المصرية على بلاد الشام بقيادة إبراهيم باشا بن محمد علي باشا.

اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن السياسة العسكرية العثمانية في ولاية حلب لم تكن مجرد ردود أفعال آتية على التمردات، بل كانت جزءاً من استراتيجية أوسع لإدارة الأقاليم الطرفية، جمعت بين الأدوات العسكرية المباشرة وآليات الاحتواء السياسي والاقتصادي، وقد تباينت درجة نجاح تلك الاستراتيجية حسب طبيعة التمردات وحجمها، إذ حققت نجاحات ملحوظة في مواجهة التمردات المحلية المحدودة، لكنها فشلت في التصدي للتحديات الخارجية الكبرى.

كما سعت الدراسة الى بيان أهمية الجوانب العسكرية في ولاية حلب الى جانب الازواضع الاقتصادية والتجارية، وتهدف إلى تقديم رؤية جديدة تعيد تقييم السياسة العسكرية العثمانية بعيداً عن النظرة الأحادية التي صورت العثمانيين كقوة استعمارية انفردت في فرض سيطرتها على مناطق واسعة من البلدان الأوروبية والعربية.

1- أهمية البحث:

تُمثل دراسة السياسة العسكرية العثمانية تجاه التمردات المحلية في ولاية حلب اثناء المدة (1795-1822) مرحلة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية، كونها شهدت تحولات استراتيجية كبيرة، وتأتي أهمية الدراسة عن طريق تسليط الضوء على واحدة من أهم الولايات العثمانية التي مثلت مركزاً اقتصادياً وتدارياً واستراتيجياً

حيوياً يربط الأناضول وبلاد الشام والعراق، فضلاً عن ان ولاية حلب شكلت نموذجاً مصغراً لتحديات الحكم العثماني في الولايات العربية، اذ تفاعلت عوامل داخلية تتمثل في تمردات العشائر والقوى المحلية، مع عوامل خارجية متمثلة في التهديد للتوسع المصري المتمامي بقيادة محمد علي باشا.

2- سبب اختيار البحث:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية:

1. تسليط الضوء بشكل مركز على السياسة العسكرية العثمانية في ولاية حلب بشكل خاص اثناء تلك المدة.

2. تبرز الأهمية إلى الحاجة لفهم آليات تعامل الدولة العثمانية متعددة الثقافات مع التمردات المحلية في ظل تنوعات عرقية ودينية معقدة، كما تتيح مدة الدراسة (1795-1822) الى رصد التحولات في الاستراتيجية العسكرية العثمانية من النمط التقليدي إلى محاولات التحديث التي سبقت حقبة التنظيمات الخيرية.

3. بيان أهمية القوة العسكرية لولاية حلب عشية الحملة المصرية على بلاد الشام.

3- إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول الاسئلة التالي: ما طبيعة السياسة العسكرية العثمانية تجاه التمردات المحلية في ولاية حلب اثناء المدة (1795-1822)، وما هي العوامل التي حددت درجة نجاحها أو إخفاقها في الحفاظ على الاستقرار والنفوذ العثماني في تلك الولاية الحيوية؟

ينفرد من هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1. ما هي الأدوات والآليات العسكرية التي اعتمدها الدولة العثمانية لمواجهة التمردات؟

2. كيف تفاعلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية مع الاستراتيجيات العسكرية؟

3. ما مدى تأثير العامل الخارجي المتمثل في التهديد المصري على قدرة العثمانيين على إدارة التمردات المحلية؟

4- منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع الوقائع والأحداث عن طريق المصادر الاصلية، وتحليلها نقدياً للوصول إلى استنتاجات موضوعية، كما استعمل البحث المنهج الوصفي في رصد

ملامح السياسة العسكرية العثمانية وطبيعة التمردات المحلية، وسيتم توظيف دراسة الحالة عن طريق التركيز على ولاية حلب كنموذج للتحليل المتعمق.

المبحث الأول

ولاية حلب والسياسة العسكرية العثمانية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر:

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لولاية حلب:

شكلت ولاية حلب أحد أهم أركان الإمبراطورية العثمانية في بلاد الشام، حيث تمتعت بموقع جيوسراتيجي فريد جعلها حلقة وصل حيوية، وقد أسهم هذا الموقع في جعل حلب ثالث أكبر مدينة في الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما تميزت الولاية بكونها مركزاً تجارياً دولياً مهماً، حيث كانت السوق الرئيسي للبضائع القادمة من الشرق إلى منطقة البحر المتوسط، متجاوزة بذلك مكانة دمشق التجارية (المحمد، 2009، ص 7-9).

اعتمد اقتصاد حلب على شبكة تجارية معقدة تربط بين الداخل السوري والموانئ البحرية، كما ارتبط بطرق القوافل البرية التي كانت تنقل الحرير الإيراني والمنتجات المحلية، وقد جذب هذا الازدهار الاقتصادي العديد من الدول الأوروبية لافتتاح قنصليات فيها، حيث أنشأت جمهورية البندقية قنصليتها عام 1548، تبعتها فرنسا عام 1562، وإنجلترا عام 1583، وهولندا عام 1613، لكن هذا الازدهار بدأ بالتراجع مع انحسار إنتاج الحرير الإيراني بعد سقوط السلالة الصفوية عام 1722، مما أدى إلى انخفاض أهمية طريق الحرير وانزياح البضائع نحو طرق بديلة (سلمان، 2021، ص 160-162).

سياشياً، تمتعت حلب بنظام إداري متميز، حيث كانت مركزاً لإيالة حلب التي تأسست عام 1534 بعد أن كانت تدار من دمشق، وقد ضمت الإيالة عدة سناجق أهمها كليس، وبيرجيك، ومعرّة النعمان، وأوزير، وبالس، وأنطاكية، ومصيف، وسنجد الأتراك، وشكلت هذه التقسيمات الإدارية أساساً للحكم العثماني المباشر وغير المباشر، حيث اعتمد العثمانيون على زعماء محليين لإدارة المناطق ذات الطابع العشائري والقبلي (المحمد، 2009، ص 11-12).

أما اجتماعياً، فقد تميزت ولاية حلب ب التنوع الديني والعرقي الكبير، حيث ضمت مجتمعات عربية وكردية وتركمانية وأرمنية، إلى جانب وجود طائفي متنوع من مسلمين ومسيحيين ويهود، وقد انعكس هذا التنوع على شكل النسج الاجتماعي للمدينة والولاية، مما خلق تحديات إضافية للحكم العثماني في إدارة التوترات والصراعات المحلية. وقد اعترف النظام العثماني بهذا التنوع عن طريق نظام الملل الذي منح الأقليات الدينية قدراً من الحكم الذاتي في إدارة شؤونها الدينية والتعليمية (البطوش، 2004، ص 84-94).

المطلب الثاني: ملامح السياسة العسكرية العثمانية:

اتسمت السياسة العسكرية العثمانية في ولاية حلب اثناء تلك المدة بالمرونة في التعامل مع التمردات المحلية المحدودة، والحزم في مواجهة التحديات الخارجية الكبرى، وقد تجلّى ذلك عن طريق الاعتماد على خليط من القوات النظامية (الإنكشارية) والقوات المحلية غير النظامية، بالإضافة إلى تحالفات مع العشائر الموالية (القيسي، 2019، ج1، ص 105).

اعتمد العثمانيون نظاماً أمنياً متعدد المستويات، حيث كانت الحاميات الإنكشارية في مراكز المدن الكبرى تمثل القوة النظامية الأساسية، بينما تم تفويض السلطة للزعماء المحليين في المناطق الريفية والصحراوية. وقد منحت الدولة العثمانية زعماء العشائر ألقاباً رسمية مثل "أمير الصحراء" (çöl beyi) كما هو الحال مع عائلتي أبو ريش والعباس اللتين سيطرتا على المناطق الصحراوية وطرق التجارة حول حلب (يوسف، 2033، ص 479).

ومن الناحية الضريبية، استخدم العثمانيون نظام الأوارض (avariz) الذي كان ضريبة استثنائية تُفرض في أوقات الحرب والأزمات لتمويل الجهود العسكرية. وقد جُمعت هذه الضريبة من سكان حلب بين عامي 1640 و1700، واستمر العمل بآلياتها حتى فترة القرن التاسع عشر، وقد اعتمد نظام الضرائب على وحدة ضريبية تسمى "أوارضخانه" (avarizhane) التي كانت تقيس قدرة مجموعة من الأسر على الدفع، مما يعكس منهجية متطورة في التقدير الضريبي حسب القدرة الاقتصادية للمناطق والأسر (عبد الله، 2015، ص 63).

المطلب الثالث: طبيعة التمردات المحلية: دوافعها وأشكالها:

شهدت ولاية حلب اثناء المدة (1795-1822) عدة أنواع من التمردات المحلية، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية: التمردات العشائرية، وتمردات القوات غير النظامية، والتمردات الاقتصادية بسبب الضرائب.

تنوعت دوافع تلك التمردات بين السعي للحكم الذاتي، والاحتجاج على السياسات الضريبية، والصراعات على الموارد الطبيعية، والتنافس بين الزعماء المحليين (يوسف، 2009، ص 307).

اتخذت التمردات العشائرية طابعاً مميزاً في مناطق نفوذ القبائل البدوية وشبه البدوية، إذ سعت تلك القبائل إلى الحفاظ على استقلاليتها عن المركز العثماني، وقد تفاقمت التمردات بسبب تغلغل النفوذ الأوروبي وتدخل القوى الخارجية، ولاسيما مع تنامي الصراع العثماني-المصري على بلاد الشام، وقد اعتمدت هذه العشائر على تكتيكات حرب العصابات والكر والفر، مستفيدة من معرفتها العميقة بالولاية وطرقها الصعبة (بلال، 2011، ص 344-347).

أما تمردات القوات غير النظامية، فكانت تنشأ عادة من انعدام الولاء المطلق لهذه القوات، والتي كانت تخدم مصالحها الخاصة في كثير من الأحيان، وقد شكلت تلك القوات سلاحاً ذو حدين للإدارة العثمانية، إذ كانت أداة فعالة في تثبيت النفوذ العثماني من ناحية، ولكنها تحولت إلى مصدر تهديد عندما شعرت بالإهمال أو عندما عرضت عليها قوى منافسة مغرباً مالية أفضل (بعيو، 2009، ص 21-35).

المبحث الثاني

التمردات الكبرى في ولاية حلب وآليات المواجهة العسكرية (1795-1822):

المطلب الأول: تمرد إبراهيم باشا الكنج وقواته الشبه النظامية:

عَدَّ تمرد إبراهيم باشا الكنج أحد أبرز التمردات التي شهدتها ولاية حلب في مطلع القرن التاسع عشر، فقد كان إبراهيم باشا قائداً عسكرياً محلياً جمع حوله قوات شبه نظامية استعاد عن طريقها من الفراغ الأمني النسبي في مناطق شمال بلاد الشام، اعتمد الكنج في بناء قوته على التحالفات العشائرية المعقدة، مستغلاً التنافس بين العشائر الكبرى في منطقة حلب لتعزيز نفوذه الشخصي (زكار، 2006، ص 168).

واجه العثمانيون ذلك التمرد باستراتيجية متعددة المستويات، جمعت بين القوة العسكرية المباشرة والوسائل الدبلوماسية لتفكيك التحالفات العشائرية التي شكلت عماد قوة الكنج، كما استعمل العثمانيون سياسة "الجزرة والعصا" عن طريق تقديم امتيازات اقتصادية وإدارية للعشائر الموالية، مع تطبيق عقوبات صارمة على الداعمين للتمرد، وقد كشفت هذه المواجهة عن المرونة التي تمتع بها العثمانيون في التعامل مع التمردات الداخلية، رغم محدودية الموارد العسكرية المتاحة في تلك الفترة (محمد علي، 2024، ص 381-382).

المطلب الثاني: التمردات العشائرية:

شكلت التمردات العشائرية التحدي الأكثر استمرارية للسيطرة العثمانية في ولاية حلب، وقد تنوعت تلك التمردات بين احتجاجات محدودة على السياسات الضريبية، وتمردات مسلحة واسعة النطاق تهدف إلى تحقيق الحكم الذاتي، وقد تفاقمت هذه التمردات بسبب العوامل الاقتصادية، إذ أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة وارتفاع الضرائب إلى زيادة السخط الشعبي ضد الحكم العثماني (حليم، 1988، ص 22).

اتبع العثمانيون عدة استراتيجيات لمواجهة تلك التمردات، منها الاحتواء عن طريق التعامل مع زعماء العشائر كشركاء في الحكم، والقمع العسكري عندما فشلت وسائل الاحتواء، كما استعمل العثمانيون استراتيجية "فرق تسد" عبر إثارة النزاعات بين العشائر المتنافسة، مما أضعف قدرتها على تشكيل جبهة موحدة ضد الحكم

المركزي. وقد كشفت وثائق الأرشيف العثماني عن تعقيد هذه العلاقات وتعدد القنوات التي اتبعتها العثمانيون لإدارة هذه التمردات بأقل الخسائر الممكنة (رافق، 1974، ص 83-95).

المطلب الثالث: التحدي المصري المباشر وحملة محمد علي باشا على بلاد الشام:

شكل التحدي المصري بقيادة محمد علي باشا الفصل الأكثر خطورة في مواجهة الوجود العثماني في ولاية حلب خلال هذه الفترة، فقد مثلت الحملة المصرية على سوريا (1831-1840) تهديداً وجودياً للنفوذ العثماني في بلاد الشام بأكملها، وقد استفاد محمد علي من الاستياء المحلي من الحكم العثماني في حلب وغيرها من المدن السورية، حيث وجدت القوات المصرية ترحيباً من بعض الأهالي الذين كانوا يعانون من السياسات العثمانية (صغايري وخلف الله، 2016، ص 34-38).

واجه العثمانيون ذلك التحدي باستراتيجية متعددة الأبعاد، جمعت بين المقاومة العسكرية والتحالفات الدولية مع القوى الأوروبية المعارضة لتوسع محمد علي، كما حاول العثمانيون إجراء إصلاحات إدارية وعسكرية عاجلة لتعزيز موقفهم في بلاد الشام، لكن تأخر تلك الإصلاحات حد من فاعليتها في مواجهة التقدم المصري السريع. وقد كشفت هذه المواجهة عن عمق الضعف العسكري والعسكري الذي كانت تعاني منه الإمبراطورية العثمانية في تلك المدة (الزبيدي، 2009، ص 195-196).

المبحث الثالث

تقييم السياسة العسكرية العثمانية بين النجاح والإخفاق:

المطلب الأول: أدوات وآليات التنفيذ:

تميزت الأدوات التي استخدمتها الدولة العثمانية في مواجهة التمردات في ولاية حلب بـ التنوع والمرونة، إذ شملت آليات عسكرية مباشرة وأخرى سياسية واقتصادية غير مباشرة، وقد شكلت القوات النظامية العمود الفقري للرد العسكري المباشر، بينما مثلت التحالفات مع العشائر الموالية وسيلة فعالة لاحتواء التمردات في المزارع. كما استخدم العثمانيون العفو المشروط كأداة لاستيعاب العناصر المتمردة وإعادة دمجها في النظام الحاكم (إبراهيم، 1972، ص 146).

من الناحية الإدارية، اعتمد العثمانيون على نظام المسح الضريبي الدقيق الذي وفر معلومات مفصلة عن القرى والمناطق، مما ساعد في تخطيط الحملات العسكرية وتوزيع القوات بشكل فعال، كما استخدم العثمانيون نظام السجلات العقارية (الطابو) كوسيلة للسيطرة على الأراضي وحرمان المتمردين من القاعدة الاقتصادية،

لكن فعالية هذه الآليات تأثرت سلباً بالفساد الإداري وتزوير السجلات، مما حد من قدرة الدولة على متابعة تنفيذ سياساتها بشكل دقيق (ريمون، 1991، ص 40-52).

المطلب الثاني: استراتيجيات المواجهة:

يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات رئيسية اتبعتها العثمانيون في مواجهة التمردات في ولاية حلب: الاستباقية التي هدفت إلى منع حدوث التمردات عن طريق تعزيز الوجود العسكري في المناطق المعرضة للتمرد، والردعية التي ركزت على معاقبة المتمردين بشدة لردع الآخرين، والاستيعابية التي سعت لامتصاص الغضب الشعبي عن طريق التنازلات الاقتصادية والإدارية.

اتسمت الاستراتيجية العسكرية العثمانية — التدرج في استخدام القوة، حيث كانت تبدأ بالوسائل السلمية مثل التفاوض والعفو، ثم تتصاعد نحو الرد العسكري المحدود، وأخيراً القمع الشامل إذا فشلت الخيارات الأخرى. وقد كشفت الوثائق العثمانية عن تفضيل الحلول التفاوضية عندما كان ذلك ممكناً، بسبب ارتفاع تكلفة الحملات العسكرية وعدم يقين نتائجها، كما أظهر العثمانيون مرونة في التعامل مع الزعماء المحليين، حيث قبلوا بمستويات مختلفة من الولاء طالما حافظت على الحد الأدنى من السيادة العثمانية (بيات، 2010، ص 64).

المطلب الثالث: معوقات التنفيذ وعوامل الإخفاق:

واجهت السياسة العسكرية العثمانية في ولاية حلب عدة معوقات هيكلية حدثت من فاعليتها. أول تلك المعوقات كان الضعف المالي للدولة العثمانية، الذي حال دون تمويل الجيوش بشكل منتظم وتطوير البنية التحتية العسكرية، كما شكل التدخل الأجنبي عاملاً معوقاً خطيراً، إذ استغلت القوى الأوروبية التمردات المحلية لإضعاف النفوذ العثماني وتعزيز مصالحها في المنطقة.

أما على الصعيد الداخلي، فقد عانى العثمانيون من انعدام الولاء المطلق للقوات غير النظامية المحلية، التي كانت تتحول بسهولة من حليف إلى خصم حسب تغير الظروف والمصالح. كما شكل التنوع العشائري والديني في ولاية حلب تحدياً للسيطرة المركزية، إذ استغلت الجماعات المحلية هذا التنوع لتعزيز مصالحها على حساب الولاء للدولة العثمانية (الجندي، 2020، ص 37).

الخاتمة:

مع الاتساع الذي وصلت اليه الدولة العثمانية والتدخلات الأجنبية في شؤونها كان من الصعب على سلاطينها تدارك مخاطر التمردات التي كانت تحدث في مختلف انحاء الدولة ومنها حلب، وعلى الرغم من إمكانية الدولة العثمانية ومقدراتها واستعمالها لكافة الأساليب والأدوات لمواجهة التمردات فما كادت تخدم احداها حتى تنشأ أخرى ونتيجة لسلسلة التمردات فقد اخذت الدولة العثمانية بالضعف والانهايار التدريجي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، أهمها أن السياسة العسكرية العثمانية في ولاية حلب اثناء المدة (1795-1822) اتسمت بـ المرونة والتكيف مع الظروف المحلية أكثر مما يشاع عن الجمود والصرامة، كما كشفت الدراسة أن العثمانيين أظهروا براعة في إدارة التمردات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الدمج بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية، لكنهم فشلوا في مواجهة التحديات الكبرى مثل الحملة المصرية على بلاد الشام. أن العامل الاقتصادي دوراً حاسماً في نجاح أو فشل السياسة العسكرية العثمانية، إذ أن التمردات كانت تزداد حدة في فترات الأزمات الاقتصادية وارتفاع الضرائب، كما كشفت الدراسة أن النظام الإداري العثماني في ولاية حلب كان يعاني من ثغرات هيكلية، ولاسيما فيما يتعلق بالفساد الإداري وضعف الرقابة على تصرفات الموظفين المحليين.

التوصيات:

1. دعوة لإجراء مزيد من الدراسات المعمقة على وثائق الأرشيف العثماني التي لم يتم الاطلاع عليها بعد، خاصة فيما يتعلق بالتمردات المحلية في ولاية حلب.
 2. التركيز على الدراسات المقارنة بين ولاية حلب والولايات العثمانية الأخرى في بلاد الشام، لفهم الصورة الكلية للتحديات التي واجهتها الإمبراطورية.
 3. دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتمردات بشكل منفصل، لفهم السياق الشامل الذي ولد هذه التمردات.
 4. الاهتمام بالدراسات التي تربط بين التاريخ العسكري والتحولات الاجتماعية، لفهم تأثير التمردات على تشكيل الهوية المحلية في ولاية حلب.
 5. توثيق الرواية الشفوية عن طريق جمع المرويات المحلية حول التمردات من المناطق المختلفة في ولاية حلب، لما لها من قيمة في إغناء البحث التاريخي.
- في الختام، مثلت السياسة العسكرية العثمانية في ولاية حلب اثناء المدة (1795-1822) نموذجاً للتعقيدات التي واجهتها الإمبراطورية في الحفاظ على سيطرتها على المناطق الطرفية، وعلى الرغم من

النجاحات النسبية التي حققتها تلك السياسة، إلا أنها لم تكن كافية لمواجهة التحديات الخارجية الكبرى، مما مثل ناقوس خطر للانهايار الأوسع الذي ستعاني منه الدولة العثمانية لاحقاً.

قائمة المصادر والمراجع:

- ❖ إبراهيم بك حلیم، تاریخ الدولة العثمانية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988م، ص 22.
- ❖ أحمد السلامة القيسي، لواء الزور في الوثائق العثمانية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق، 2019.
- ❖ أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ترجمة: لطيف فرح، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ❖ بشرى إبراهيم سلمان، الأوضاع الاقتصادية في العهد الصفوي المتأخر 1629-1722م، دراسات تاريخية، العدد 52.
- ❖ حسن علي عبد الله، التقسيمات الإدارية لولاية حلب، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 1.
- ❖ خالد عبد القادر الجندي، أبحاث في تاريخ الدولة العثمانية، أنقرة، 2020م.
- ❖ ريما صغاييري، ليلي خلف الله، محمد علي باشا توسعته في بلاد الشام، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، 2016م.
- ❖ سهيل زكار، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2006.
- ❖ صلاح إبراهيم يوسف، احمد محمد نوري أحمد العالم، الأوضاع العامة لبلاد الشام في أواخر القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن السابع عشر 1596-1635م، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 18، العدد 4، 2022م.
- ❖ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق، 1974م.
- ❖ علي محمد إبراهيم، الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية، استانبول، 1972م.
- ❖ عماد عبد العزيز يوسف، ترمذات الانكشارية في الدولة العثمانية، مجلة أبحاث كلية التربية، المجلد 9، العدد 4، 2009م.
- ❖ غانية بعيو، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجاً 1839-1876م، جامعة الجزائر، 2009م.
- ❖ فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، منظمة المؤتمر الإسلامي، استنبول، 2010.

- ❖ محمد عبد العال محمد علي، القادة العثمانيون اللاجئون الى مصر في عهد محمد علي، مجلة كلية الآداب، الوادي الجديد، 2024م.
- ❖ مفيد الزيدي، العصر العثماني، دار أسامة، عمان، 2009م.
- ❖ مهنا المحمد، الجاليات الأوروبية في ولاية حلب، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009م.
- ❖ هدى علي بلال، الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 10، العدد 4، 2011م.
- ❖ يوسف محمد سالم البطوش، تاريخ الحياة الاجتماعية في حلب في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، جامعة مؤتة.

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- ❖ Ibrahim Bek Halim, History of the Ottoman Empire, Cultural Books Foundation, Beirut, 1988, p. 22.
- ❖ Ahmad al-Salamah al-Qaisi, The Al-Zour Brigade in Ottoman Documents, Atlas Publishing and Distribution, Damascus, 2019.
- ❖ André Raymond, Major Arab Cities in the Ottoman Era, trans. Latif Farah, Dar al-Fikr for Studies, Publishing, and Distribution, Cairo.
- ❖ Bushra Ibrahim Salman, Economic Conditions in the Late Safavid Era, 1629–1722 CE, Historical Studies, Issue 52.
- ❖ Hassan Ali Abdullah, The Administrative Divisions of the Province of Aleppo, Journal of the Babylon Center for Humanities Studies, Vol. 5, No. 1.
- ❖ Khalid Abdul-Qadir al-Jundi, Research on the History of the Ottoman State, Ankara, 2020.

- ❖ Rima Saghairi, Laila Khalaf Allah, Muhammad Ali Pasha's Expansions in the Levant, Master's Thesis, University of 8 May 1945, 2016.
- ❖ Suhail Zakar, History of the Levant in the Nineteenth Century, Al-Takween for Studies, Translation, and Publishing, Damascus, 2006.
- ❖ Salah Ibrahim Youssef, Ahmad Muhammad Nuri Ahmad al-Alam, The General Conditions of the Levant in the Late Sixteenth Century and Until the Early Seventeenth Century, 1596–1635, Journal of Research at the Faculty of Basic Education, Vol. 18, No. 4, 2022.
- ❖ Abdulkarim Rafiq, The Arabs and the Ottomans, Damascus, 1974.
- ❖ Ali Muhammad Ibrahim, Social and Intellectual Life in the Ottoman Empire, Istanbul, 1972.
- ❖ Imad Abdulaziz Yusuf, The Janissary Rebellions in the Ottoman Empire, Journal of the Faculty of Education Research, Vol. 9, No. 4, 2009.
- ❖ Ghaniya Baio, Ottoman Administrations and Their Impact on the Arab Provinces of the Levant and Iraq: A Case Study, 1839–1876, University of Algiers, 2009.
- ❖ Fadl Bayat, The Arab Countries in Ottoman Documents, Organization of the Islamic Conference, Istanbul, 2010.
- ❖ Mohammed Abdel-Aal Mohammed Ali, "Ottoman Leaders Who Sought Refuge in Egypt During the Reign of Muhammad Ali," Journal of the Faculty of Arts, Al-Wadi Al-Jadid, 2024.
- ❖ Mufid al-Zaydi, The Ottoman Era, Dar Osama, Amman, 2009.

- ❖ Muhanna al-Mohammed, European Communities in the Province of Aleppo, Master's Thesis, Damascus University, 2009.
- ❖ Huda Ali Bilal, The Ottoman-Egyptian Conflict over the Levant and the International Response, Journal of Basic Education Research, Vol. 10, No. 4, 2011.
- ❖ Yusuf Muhammad Salim al-Batoush, History of Social Life in Aleppo in the Second Half of the 10th Hijri Century/16th Gregorian Century, Mu'tah University.